

## تدخلات كتابية

مخطط للإشهار والإعلام، حيث أن منتوج الشركة مطلوب في إفريقيا وفي العالم العربي، وهي الشركة الوحيدة التي تنتج معدات فلاحية متطورة.

وعلى إثر زيارتنا في الشهر الماضي إلى المؤسسة بمناسبة تنصيب المدير الجديد، تبينت لنا رغبة العمال والإدارة في النهوض بالمؤسسة إلى ما هو أحسن. ولكن يجب أن تكون هناك إعانة ورعاية من الدولة.

في الجانب الجبائي وفي إطار تخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة لبعض السلع، كان هذا الأمر جيدا باعتباره يساعد المعوقين وكذا مربي الغنم. ولكن كنا نرجو أن يكون للمعلوماتية حظ في ذلك، حيث أننا في عصر يتطلب منا استعمال المعلوماتية عبر شبكات (INTERNET) أو (INTRANET) لاكتساب المعلومات.

ولهذا كنا نحبذ لو أن الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على مستعملي شبكة الاتصال للمعلوماتية تكون بنسبة 7٪ بدل 17٪، حيث يسمح هذا الإجراء لكل الشركات بأن تكون على اتصال بينها بأقل تكلفة، وتشجيعا منا للتكنولوجيات العالية للاتصالات.

في الجانب الجبائي أيضا، نعلمكم أن شركة (ENIE) تدفع كل سنة ضريبة حق البحث للتلفزة الجزائرية تكلفها الملايير.

هل هذا معقول في عصر "البرابول"، حيث يتحمل المشتري الجزائري لمواد ENIE عبء دفع هذه الضريبة، وبالتالي تقلل من مبيعات شركة ENIE، خاصة وأن مستوردي الأجهزة من الخارج لا يدفعونها... فنطلب إعادة النظر في هذه الضريبة.

**1 - السيدة باية قارة :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيدي وزير المالية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتطلب مناقشة مشروع قانون المالية 2003 حقيقة أخصائيين في المالية لدراسة كل النقاط المقترحة، لأنها مترابطة بينها (Dépendante) ولكن سوف نحاول إبداء بعض الملاحظات في قطاعات متعددة:

في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ أن توزيع الاعتمادات على القطاعات يبتعد عن الهدف المرجو من مفهوم الإنعاش الاقتصادي، حيث لم يكن للصناعة والفلاحة والري -ركيزة الإنعاش الاقتصادي- حظ وفير في الاعتمادات.

إن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأخيرة بـ 8.400.00 اعتماد فقط. أما قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، فيأتي بـ 37.915.00 اعتماد.

وأشير إلى أنه ثمة مؤسسات صناعية وطنية في حاجة إلى إعانة مادية لزيادة إنتاجها أو لإثراء منتوجاتها. وهنا أعطي مثالا -كوني من ولاية سيدي بلعباس- عن مؤسسة (ENIE) للصناعات الإلكترونية التي بينت في سنوات قليلة قدرتها على إنتاج أجهزة تلفزيونية تنافس أجهزة التلفزيون المستوردة. ولكن حسب مسؤولي الشركة، إذا كان هناك دعم مالي، فإنه يمكن فتح إنتاج آخر، لأن اليد العاملة متوفرة والهياكل أيضا (Infrastructures)

وتوجد أيضا شركة صناعة العتاد الفلاحي (PMA) التي هي في حاجة ماسة إلى مساعدة مالية من أجل تسطير

إن هذه الإصلاحات والتحويلات يجب أن يتكفل بها هذا القانون لزاما، بصفة متوازنة قصد تقوية سياسة التجديد الوطنية التي ما فتئت تتطلع إليها السلطات العمومية من أجل تهيئة الظروف الملائمة والحسنة للتنمية. لكن للأسف عند قراءة مشروع هذا القانون المعروف على مجلسنا الموقر، اتضح لنا جليا أن النص لا يحتوي على أي مضمون سياسي ذي علاقة بمشروع المجتمع الذي بادر به رئيس الجمهورية، حيث اقتصر على وضع مجموعة من التدابير التقنية التي تقصي كل محاولات انسجام النشاط.

لذا لا بد من إعادة النظر في شكل النص ومضمونه.

سيدي الرئيس،

أعتقد أن مشروع قانون هام مثل قانون المالية، يجب أن يترجم بالإضافة إلى التوازنات "المكرواقتصادية" (macro- économique) التي يتكفل بها، الإرادة الصلبة في إحداث التغييرات في التصرفات الاجتماعية والاقتصادية.

سيدي الرئيس،

إن بلادنا تبقى في مؤخرة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، سيما بالنسبة إلى إدماج اقتصادنا في الديناميكية الجهوية والدولية.

وفي هذا السياق، يتطلب اتفاق الشراكة الذي يربطنا بمجموعة دول أوروبا، وكذا مشروع انخراط بلادنا في المنظمة العالمية للتجارة، وضع مجموعة إصلاحات هيكلية يجب أن نقوم بها.

إن غياب استراتيجية شاملة تطبع هذا القانون، يحد بصفة معتبرة من أهميته. لذا بات من المستعجل إعادة الاعتبار للمسعى الذي من شأنه أن يعد نضا ذو آفاق واضحة، يسجل ضمن ديناميكية مهيكلية ومدعمة.

فيما يخص حسم الضريبة على القيمة المضافة من دون إمكانية التسديد من جراء العمليات المنجزة مع الخاضعين للمستفيدين من الإعفاء (ANSEJ ET ANDI)، يعتبر الإجراء المقترح في محله وقد جاء في وقته، حيث أن الكثير من الشباب المعفى من الضريبة على القيمة المضافة في مشاريع دعم الشباب (ANSEJ) لم يتمكنوا من شراء المعدات، لأن أغلبية الممولين لم تقبل هذا الإجراء، لأنه كانت لديها زيادة في ضريبة القيمة المضافة (PRECOMPTE TVA) ولهذا نبارك هذا الإجراء ونتمنى تطبيقه في أقرب الآجال.

نرجو أن تكون مساهمتنا قد أفادتكم ولو بالقليل. وفي مجمله، نرى أن مشروع قانون المالية 2003 يندرج في إطار توطيد وتيرة النمو الاقتصادي من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد.

**2 - السيدة حورية بوحيرد: السيد رئيس المجلس**

الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

إخواني، أخواتي الضيوف،

ممثلي الصحافة،

مرحبا بكم.

اسمحوا لي في البداية أن أشكر الحكومة على الجهود التي بذلتها في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2003 المعروف علينا للمناقشة والإثراء.

تعلمون، سيدي الرئيس، أن مشروع قانون المالية يكتسي أهمية بالغة في تطور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، علاوة على أنه يغطي مرحلة حاسمة من التحويلات والإصلاحات السياسية والمؤسسية، باعتباره يمس جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

أحكام جبائية:

لقد كثر الطلب العاجل على هذه الأحكام على أساس نظام مراقبة مسبقة والذي سيستلزم مواصلة التصرفات البيروقراطية المتجمدة.. لا تسمح هذه التصرفات بالقيام بعمليات التكييف الضرورية واللازمة لإدماج التغييرات والتحولات الاقتصادية.

وعلى صعيد آخر، فإن جمود هذا النظام الذي يستثني من مسعاه روح التحديث والإبداع ينطوي على أخطار سيما تلك المرتبطة بظواهر الفساد وتبذير الأموال التي أصبحت اليوم حديث الخاوص والعام في بلادنا والتي أصبحت تعرض اقتصادنا للخطر.

ولاتعد هذه الوضعية حكرا على بلادنا فحسب، إلا أننا نجدها قد استفحلت عندنا بسبب ضعف أدوات التسيير. ولذلك، فإن التهرب الجبائي يمثل في الجزائر كما يعلم الجميع حوالي ثلث موارد البلاد.

ويعد هذا الأمر غير مقبول بالنسبة إلى بلادنا التي تتوفر على فرص مؤكدة سيما فيما يخص مستوى التحكم في الموارد البشرية.

أحكام متعلقة بالموارد:

على صعيد الموارد، هناك استمرارية في تبعية بلادنا للجباية النفطية دون سواها لاسيما فيما يخص تلبية حاجاتها. وتقتضي هذه الوضعية المضرة باقتصادنا فتح نقاش موسع قدر الإمكان، وذلك بغية وضع حيز التنفيذ استراتيجية وطنية للتصحيح. إننا نعلم أن بلادنا تتوفر على مؤهلات معتبرة وعلى طاقات حقيقية ينبغي تجميعها حتما.

إن هذه المؤهلات والطاقات التي يعرفها الجميع تتمحور أساسا حول تجنيد الطاقات السياحية الهامة التي تتوفر عليها بلادنا دون أن تتحسن المؤهلات التي تزخر بها فلاحتنا والتي هي مدعوة اليوم لاحتلال الأسواق الخارجية.

سيدي الرئيس،

يعد هذا الأمر ممكنا شريطة أن تتوفر الظروف. بالفعل، فإن كل السياسات التي انتهجت في هذه القطاعات ماهي إلا عبارة عن ترقيعات لاتعطي أية نتائج ملموسة. وعليه، فعلى غرار البلدان المجاورة يتعين على الجزائر أن تفرض نفسها في هذه الميادين ولا أحد منا يجهل اليوم نتائج الشمولية وأثرها. ويقتضي ذلك انتهاج سياسة شاملة وإدراجها ضمن شكل من أشكال المعاهدة الوطنية.

ويتعين على هذه المعاهدة أن تدرج من بين أولوياتها تطبيق سياسة للسكن تركز على حرية المبادرة الحيوية والمجردة من العراقيل التي تعيقها اليوم.

وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن ننسى إصلاح المؤسسات المكلفة بمراقبة الموارد العمومية وتحصيلها كالجمارك التي ما فتئت تشكل اليوم العائق الأساسي الذي يقف في وجه الانطلاق الاقتصادي للبلاد.

إننا نعلم علم اليقين أن مختلف حملات التطهير لم تأت بشيء، ومن ثمة يجب إعادة التفكير بصفة جذرية في هيكله هذه المؤسسة حتى تصبح في المدى القصير عنصر تسهيل الاستثمارات والمستثمرين وكذلك عنصرا مرافقا للمتعاملين.

وانطلاقا من هنا يتعين التفكير في رسم استراتيجية لمكافحة التزوير ومن ثمة تهذيب هذه المهنة الضرورية لاقتصادنا.

الميزانية العامة للدولة:

فيما يخص الميزانية العامة للدولة ينبغي تجميع الجهود الجبارة المبذولة في مجال رفع الأحجام والتحسينات المحسوسة. ولكن لسوء الحظ تخفي هذه الأرقام واقعا آخر يتعلق بالميزانيات المخصصة لبعض الدوائر الوزارية التي تسجل نشاطاتها فارقا كبيرا بالنسبة إلى الآثار الحقيقية المترتبة على الحياة الاجتماعية.

تكلف المجموعة الوطنية الكثير وكذلك المواطنين الذين ما فتئت ظروفهم الاجتماعية تتدهور من يوم إلى آخر.

ولذلك فقد بات من المستعجل فتح نقاش حول هذه المسألة على مستوى مجلسنا الموقر سيما باشتراك معنيين مختصين. (ترجمة)

### \* السيدة حورية بوحيرد: (إضافة للتدخل الكتابي)

1 - فيما يتعلق بالجانب الجبائي:

أ - المادة 6 من مشروع القانون:

يعتبر هذا الحكم أن مداخيل ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مداخيل غير تجارية بعد ما كانت تعتبر فوائد تجارية.

وعليه، ينبغي إتمام الفقرة الأخيرة من هذا الاقتراح بإضافة "... أو الحصص المتساوية..." حيث يكون الوكلاء على 50٪ من حصص الشركة خاضعين، دون التباس للضريبة على الدخل الإجمالي في فئة الأجور والمرتبات، علما أن التشريع الاجتماعي يعتبر أهم إجراء.

ب - المادة 7 من مشروع القانون:

يخضع هذا الحكم بمبالغ إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني للضريبة على الدخل بنسبة 15٪ محرر من الضريبة وترخص للإدارة الجبائية أصحاب المحل بمتابعة المستأجر في حالة عدم الدفع.

كما يقترح حذف دون قيد أو شرط الفقرة الأخيرة التي تنص على تضامن المستأجر مع المؤجر.

وبالفعل، تتمتع الإدارة الجبائية بصلاحيات السلطات العمومية وبإمكانها إجبار كل خاضع للضريبة على دفع ضريبتها بأية وسيلة كانت بما في ذلك رفض الإيجار، وذلك دون توريط المستأجر الذي ليست له أية مسؤولية في ديون المؤجر.

وبهذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى المجهودات المعتبرة المسجلة في مجال رفع ميزانية التربية التي تفوق الميزانية المرصدة لوزارة الدفاع الوطني، مما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لهذا القطاع المنكوب، شأنه شأن قطاع الصحة الذي استفاد زيادة معتبرة. وبالعكس، يجب أن تعطى أهمية قصوى للميزانية المخصصة لبعض الدوائر الوزارية التي يتعين عليها إبداء عزيمة أكبر في التسيير.

وفي هذا الصدد، ينبغي تزويد بعض الدوائر الوزارية باعتمادات التجهيز الضرورية لتحديث تجهيزاتها شأنها شأن مصلحة أملاك الدولة. كما ينبغي عن كثب، دراسة هيكل النفقات في إطار استراتيجية ذات المدى البعيد في مجال تطوير كل قطاع.

وبخصوص هذه المسألة، تشكل عملية إعادة تحويل الأموال المتعلقة بالأموال العقارية لولايات الجزائر وهران وقسنطينة وعنابة إلى أموال خاصة بإعادة الاعتبار إلى البلديات تحولا معتبرا بالنسبة إلى المواطن لاسيما في المجالس المنتخبة المكلفة بالسهر على وضعية ممتلكاتنا العقارية. وتستمد هذه الأموال أساسا من تحصيل الرسم على السكن، كما يمكنها أن تشكل أداة مميزة فيما يخص مساهمة المواطن بالتكفل بالنشاطات. وفيما يخص كل الأموال الخاصة بالخزينة، ينبغي أن تكون المراقبة والتقييم الدوري للمبالغ المصروفة بشكل منتظم.

وفي هذا الصدد، هناك قطاعان ذا أهمية لا بد من الإشارة إليهما وهما: قطاع الفلاحة وقطاع السكن اللذان يشكوان التأخر. وتبلغ الأموال المرصودة لهما بصدد سنة 2003 أكثر من 46 مليار دينار.

وبالنسبة إلى قطاع الفلاحة، هناك استراتيجية بدأت تتحدد معالمها بشكل تدريجي.

أما السكن، فإنه يعاني غياب استراتيجية واضحة،

أصحاب المهن الحرة إلى التقليل من شأن النشاطات المهنية.

وعليه، نقترح تخفيض الضريبة على القيمة المضافة إلى 7٪ بالنسبة إلى هذه الفئة من المهن على غرار ماتم تطبيقه على فئة الأطباء والبيطريين الذين يخضعون إلى هذه النسبة منذ عدة سنوات.

سيشجع مثل هذا التخفيض إيرادات المكلفين على التصريح الصحيح وكذا ترقية نشاطهم، مما يؤدي إلى تحسين تحصيل الضرائب والرسوم المكلفين بها.

ب - تخفيض الأعباء الجزائية بنسبة 40٪ بالنسبة إلى المكلفين الذين لا يمكنهم تبرير الأعباء الحقيقية المتعلقة بممارسة مهنتهم.

لقد كان هذا النظام ساري المفعول في التشريع السابق المنظم للضرائب على الأرباح غير التجارية.

ويتم منح هذا التخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة بصفة اختيارية، وقد يسمح بالحد من الارتفاع السريع لسلم الضريبة على الدخل الإجرائي.

وبالتالي، يجب على المكلف الذي لا يستطيع تبرير الأعباء الحقيقية (استعمال سيارته أو خط هاتفه) والذي يحقق ربحاً سنوياً قدره 1.080.000,00 دج، الدفع.

- بالنسبة إلى الخزينة على الدخل الإجمالي، السلم الجديد: 264.000,00 دج.

- بالنسبة إلى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء: 162.000,00 دج.

- أي ما مجموعه: 426.000,00 دج.

هذا ونلاحظ أن الاقتطاعات الجبائية وشبه الجبائية تمثل ما يزيد عن نسبة 42٪ من الإيرادات المحققة، وهو الأمر الذي لا يشجع على ممارسة أي نشاط حر.

3 - السيدة فاطمة صغر: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

علاوة على ذلك، تختلف نسبة 10٪ المقترحة عن تلك المطبقة على مبالغ إيجار المحلات ذات الاستعمال السكني التي تساوي 10٪.

إذن، يعتبر الفرق في الضريبة غير معقول ما دام الأمر يخص العقارات المؤجرة نفسها.

ج - المادة 17: ينص هذا الحكم على تأسيس ضريبة مؤقتة بنسبة 10٪ على المداخل الصافية بفرضها على الأشخاص بما في ذلك فئة المهن الحرة الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.

فهل يتعلق ذلك بضريبة مؤقتة في انتظار فتح مراكز الضرائب أو اعتماد طريقة دفع دائمة تترجم في الواقع بتأسيس قسط ثالث على عاتق فئة من المكلفين بالضريبة في حين تدفع الفئات الأخرى قسطين فقط مؤقتاً؟

ينبغي على كل حال إتمام اقتراح التنصيص على إمكانية الخزينة التسديد في حالة قلة التحصيل الضريبي خلال السنة المعتبرة.

2 - ملاحظات مختلفة:

المادة 94: إن الجزء الذي يرمي إلى فسخ عقد البيع بالإيجار في حالة تراكم ثلاثة أشهر من الدفع المتأخر للإيجار، لا يتماشى مع الهدف المتوخى. وقد يؤدي تطبيقه في الواقع إلى تجاوزات يقع ضحيتها المستفيدون الذين يواجهون صعوبات في الدفع. فمن الأفضل التفكير في فرض عقوبات على الدفع المؤخر.

3 - إقتراحات من أجل:

أ - تخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المهن الحرة. في الوقت الراهن، تخضع المهن الحرة إلى اقتطاعات تصل إلى 17٪ من الضريبة على القيمة المضافة، فمثل هذه النسبة المفرطة من شأنها عرقلة كل نشاط يطغى عليه الطابع الثقافي، وقد يدفع ببعض

وفي ميدان الصحة وإصلاح المستشفيات، فقد بذلت جهود بغية معالجة النقائص التي تعيق التكفل الطبي بالمريض، إذ تقرر توفير التجهيزات الطبية الإضافية الضرورية، وإعادة تأهيل المنشآت الأساسية الصحية مع فتح مصالح متخصصة في بعض المراكز الصحية.

وفي مجال التربية الوطنية، تقرر فتح 1000 منصب مالي بصدد السنة المالية 2003.

أما في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فلقد تم إحداث ألف منصب مالي للمعلمين والتكفل بـ 4500 منصب مالي بالنسبة إلى الدخول الجامعي 2002-2003.

ودائما في القطاع نفسه، تم إحداث 1000 منصب مالي لتوظيف أعوان تقنيين وأعوان مصالح.

فباسم سكان ولاية وهران نلتمس من الوصاية تسجيل مشروع إنجاز كلية طب جديدة بوهران بقرب المستشفى الجديد المنجز على مستوى منطقة جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران، وذلك لكون كلية الطب الحالية -وهي هيكل منجز بالمواد الجاهزة لمدة محدودة- لا تستطيع استيعاب العدد الهائل للطلبة الذي يرتفع باستمرار.

ودائما فيما يخص الإنعاش الاقتصادي لسنة 2003، تم تخصيص اعتمادات مالية معتبرة لتمويل أعمال تم الشروع فيها بهدف تنمية وترقية مشاريع في ميدان الصناعة التقليدية في المناطق الريفية.

وفي إطار التشغيل والتضامن الوطني، تم وضع برنامج هام يتعلق بالتكفل بالتخصيصات الميزانية الموجهة لتمويل الشبكة الاجتماعية، إذ سيستفيد المعاقون معاشات ومنح بنسبة 100٪ تطبيقا للقانون المصادق عليه في 08/05/2002 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.

لقد تعهد برنامج الحكومة برفع عدة رهانات في مجال التنمية الوطنية وذلك من خلال إعادة التوازنات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من جهة، ومن خلال إحداث نشاطات اقتصادية مختلفة مرورا بإعادة التوازنات الإيكولوجية بهدف تحقيق إيرادات مختلفة، من جهة أخرى.

تراعى الاستراتيجية المعتمدة ظرفا اجتماعيا واقتصاديا مناسباً لديناميكية تنمية المساحات الريفية بهدف استتباب السلم الاجتماعي وتحسين ظروف معيشة الفئات الأكثر حرمانا (الصحة، التربية...) وفي إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط، تقرر تخصيص ميزانية لسنة 2003.

ويتم تمويل التنمية الريفية من صناديق القطاع الفلاحي ولاسيما الصندوق الخاص لاستصلاح الأراضي.

ويقترح في مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية 2003 وفي إطار دعم النشاطات المنتجة في القطاع الفلاحي، تخصيص مبلغ مالي معتبر من أجل رفع معدل فوائد قروض الاستثمار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دعم تنمية الإنتاج الوطني من الحليب.

وفي القطاع نفسه دائما، تقرر كذلك الشروع في أشغال كبرى لتهيئة المناطق السهبية ودراسة أثر كمية الأمطار في المحصول من الحبوب. كما تقرر إعداد برنامج خاص للأمن الغذائي ووضع منظومة للمراقبة المصلية للأمراض الدخيلة وكذا تهيئة طرق فلاحية وفتحها.

كما ينص البرنامج على استصلاح الأراضي عن طريق التنازل بالامتياز وهي مبادرة حميدة بالنظر إلى الوضعية الحالية للاقتصاد الكلي.

وأما تنمية الزراعة الغذائية وتربية النحل، فيجب أن يساهما في إعادة التوازنات الإيكولوجية بإحداث نشاطات اقتصادية مختلفة.

كل قطاع مع الإصلاحات التي تم الشروع فيها، مما سيسمح بالمساهمة في إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي (ترجمة).

**4 - السيد العربي شقلال:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة النواب الأفاضل، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد،

أيها الحضور الكرام، أتقدم بادئ ذي بدء بالشكر إلى الفريق الوزاري ومعاونيه الذين سهروا على تحضير مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا. كما أشكر أعضاء لجنة المالية على ما بذلوه من جهد وما قدموه من عناية لهذا المشروع دراسة وتحليلاً ومراعاة واقع الشعب.

وإذ إنني أؤيد الكثير مما ورد في تعديلات اللجنة، فبودي أن أقدم مجموعة من الملاحظات:

- وهنا لا بد القول إن المواطن الجزائري مع اقتراب نهاية كل سنة يصبح أمامه هاجس جديد يضاف إلى هواجسه الأخرى التي يعيشها يوميا، هذا الهاجس يتمثل فيما يمكن أن يحمله قانون المالية من زيادات في الرسوم وتجديد في الضرائب وارتفاع الأسعار. وقد أسأل: هل يمكن أن يأتي قانون المالية الجديد للتخفيف من معاناته اليومية كرفع الأجور مثلا؟

- الملاحظة الثانية:

سيدي الرئيس، هل أصبح على الجزائر حتما مقضيا البقاء أسيرة اقتصاد يعتمد أساسا على مورد واحد هو عائدات المحروقات فقط؟ إذا كان لا بد من البحث عن موارد إضافية بعيدا عن الآثار السلبية لأدوات السياسة المالية والنقدية

كما سيتم التكفل بالأطفال المسعفين وترقية الطفولة. بالإضافة إلى تخصيصات مالية لإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وفي قطاع تهيئة الإقليم والبيئة، تم إعداد برنامج يتعلق بدراسات حول مخطط توجيهي لتسيير الفضلات الصلبة بالمناطق الحضرية وحماية وتثمين المدن الساحلية ومشروع مراقبة التلوث الصناعي.

وينوي قطاع السياحة إعداد دراسات عامة تخص السياسة والاستراتيجيات المطبقة في هذا الميدان.

أما قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فسيستفيد من 48 هيكل جديد تسمح بفتح 1400 منصب مالي.

ومن جهة أخرى، يساهم قطاع التعمير عن طريق الصندوق الوطني للسكن بمبلغ قيمته 15 مليار دج.

واستفاد قطاع الشبيبة والرياضة من اعتماد يسمح له بالتكفل بمصاريف تحضير وتنظيم بلادنا للألعاب العربية العاشرة التي ستجرى في سبتمبر 2003.

وسيسمح هذا الغلاف المالي بإعادة تأهيل المنشآت الرياضية التابعة لديوان المركب الأولمبي في إطار هذه الألعاب، والتكفل بـ 200 منصب مالي وكذا إنجاز الهياكل الرياضية الكبرى مثل الملاعب والمركبات الرياضية.

في الخاتمة، يتمثل الانشغال الرئيسي في السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2003، في مدى استقرار الاقتصاد الكلي ودعم التوازنات المالية الخارجية، أي ميزان المدفوعات والدين الخارجي واحتياطات الصرف.

تلك هي الجهود التي تبذلها الدولة لتكييف معدلات نمو

المعمول بها، فلماذا يبقى قانون الأوقاف جسدا بلا روح؟

لماذا لا ننشئ مؤسسة مستقلة لتسيير استثمار أموال الأوقاف تساهم في تحرير جزء من إيرادات الميزانية لتمويل التنمية الاقتصادية؟

- الملاحظة الثالثة:

سيدي الرئيس،

إن الفائض في الخزينة العمومية وصل إلى قيمة 22.5 مليار دولار لم تستفد منه الدولة للاستثمار وتوفير المناصب، ولم يستفد منه المواطن لرفع مستوى معيشتة. - عيب وعار في وطن الجزائر أن يموت المواطن جوعا. - عيب وعار أن يسقط التلميذ في المدرسة بسبب الجوع.

- كيف يعقل أن رب عائلة يهجر أولاده ويتركهم مشردين بسبب البطالة والفقير؟

- أين هي العدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة على المواطنين؟ ولهذا أقترح:

- إدراج منحة البطالة في قانون المالية لسنة 2003. وعليه نعتمد سعرا مرجعيا للبترول قدره 22 دولارا بدلا من 19 دولارا.

- تخفيض نسبة الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) للعمال الأجراء مادامت الدولة في راحة مالية.

- فتح صندوق خاص بالضمان لفائدة الشباب المستثمر في إطار دعم وتشغيل الشباب وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية في المشروع.

- إعفاء التجار الصغار من الضريبة حتى يعيدون النفس في النشاط التجاري وكسب قوت يومهم.

- الملاحظة الرابعة:

سيدي الرئيس،

يلاحظ ببطء في الإجراءات المتعلقة بتنفيذ ما جاء به قانون المالية لسنة 2002 والخاصة بالتنازل على السكن الاجتماعي لفائدة المواطن.

سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى الطاقة والمناجم: إيصال الغاز الطبيعي للمواطنين ومدن الجزائر وعلى الخصوص ولاية عين الدفلى التي يقطعها أنبوب الغاز شرقا وغربا، ولكن بقيت 30 بلدية محرومة من أصل 36 بلدية.

سيدي الرئيس،

في مجال التربية الوطنية:

رغم الجهود التي بذلتها الدولة في بناء وتجهيز هياكل الاستقبال وترميم المدارس وفتح المطاعم، نرجو أن يبقى هذا المجهود متواصلا حتى يفتح كل مطعم في كل مدرسة وخاصة منها النائية. ولكن الذي أثر سلبا في التمدرس هو ارتفاع نسبة التسرب المدرسي مع النقص المسجل في المناصب المالية.

- إدماج المعلمين المتعاقدين منذ سنة 1991 إلى 2001 دون استثناء، لأنهم ضمنوا لأبنائنا التمدرس خلال سنوات الجمر في القرى والمداشر. ولهذا نطالب بإضافة مناصب أخرى، لأن الممنوحة في سنة 2002 غير كافية.

- إدماج أعوان الأمن والوقاية.

- الاهتمام بالأستاذ ماديا ومعنويا من أجل ضمان منظومة تربوية قوية.

الصحة المدرسية:

- تعميم وحدات الكشف والمتابعة على مستوى التراب الوطني من أجل المحافظة على صحة التلميذ.

في مجال التكوين المهني:

رغم جهود الدولة في بناء هياكل التكوين المهني وتجهيزها، إلا أنه يوجد نقص فادح في التأطير وأن معظم فروع المنتدبة وبعض الملحقات بعين الدفلى مؤطرة بتشغيل الشباب. ولهذا أطلب من وزير التكوين المهني أن يخصص مناصب مالية من أجل ضمان تكوين فعال. كما أطلب من سيادة الوزير الإنشاء القانوني للفروع المنتدبة وعددها سبعة (07) بالولاية.

عوضت إلا الملحقة الجامعية بمليانة المختصة في الجيولوجيا. فنطلب من سيادة الوزير تعويضها وذلك من أجل توسيع المركز الجامعي بخميس مليانة.

#### 5 - السيد ابراهيم مصباح: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس لجنة المالية وأعضائها المحترمين،

إخواني، أخواتي النواب.

لايسعني في البداية إلا أن أحيي الإخوة أعضاء لجنة المالية والميزانية على عملهم الموفق، الذي سادته الجدية والسرعة والإتقان، إذا اعتبرنا حجم العمل وأهمية المشروع.

وإليكم بعض الملاحظات والاقتراحات أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تكون في مستوى ما تقتضيه المصلحة العامة.

إن التحولات الاقتصادية والانفتاح السريع اللذان تعيشهما الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، أفرزتا ظاهرة استفحال الأسواق غير الرسمية وممارسات مشبوهة، مما أدى إلى ارتفاع ظاهرة الغش والتهرب الجبائي.

وجاء مشروع قانون المالية لسنة 2003 لمعالجة هذه الوضعية السيئة وتحقيق الرقابة الاقتصادية والتحكم في تسيير الجباية وذلك بوضع ضوابط وإجراءات رديعة صارمة.

ومن بين هذه التدابير التي جاء بها المشروع، محتوى المادة 64 والمتعلق بتشديد العقوبات لعدم إعداد الفاتورة أو تقديمها من طرف المستوردين والمنتجين وتجار الجملة والتجزئة.

أما فيما يخص الفلاحة والري:

تعتبر ولاية عين الدفلى ولاية فلاحية تغطي 20٪ من احتياجات الوطن في مادة البطاطا. ولهذا نطلب من سيادة الوزير مواصلة دعم الفلاحين بالولاية وتوسيع المساحة الفلاحية بتشجيع الاستصلاح عن طريق الامتياز، وكذا فتح المسالك.

- الإسراع في إنجاز سد أولاد ملوك بالروينة وسد سيدي امحمد بن طيبة باعريب الموجهين للسقي والماء الصالح للشرب.

- تسجيل حاجز مائي بسيدي بوزيان ببلدية بلعاص لتزويد مواطني بلدية بلعاص وبلدية الماين بالماء الصالح للشرب، وتطوير الفلاحة الريفية في المنطقة وخاصة غرس الأشجار المثمرة.

- تسجيل حاجز مائي آخر مهم في البقرة بلدية بربوش لتزويد المواطنين بالماء الصالح للشرب وتطوير الفلاحة الريفية. وإذا تحقق هذا الحلم، فستخرج ولاية عين الدفلى نهائيا من الفقر وتكون أول ولاية في الإنتاج الفلاحي.

أما فيما يخص مجال البيئة:

- نطلب من الوزارة الوصية تسجيل ثلاث محطات للتطهير (المياه القذرة) في كل من بلدية خميس مليانة، عين الدفلى والعطاف، وهذا للحد من ظاهرة تلوث وادي الشلف.

في مجال الصحة:

- رفع ميزانية المؤسسات الاستشفائية من أجل التكفل الأحسن بالمواطن، لأن 90٪ من الميزانية موجهة للأجور.

في مجال السكن:

- يوجد بولاية عين الدفلى 21 ألف سكن طوبي (مبني بالطوب) لهذا أطلب من سيادة الوزير تخصيص حصة معتبرة للولاية.

في مجال التعليم العالي:

- تسجيل إقامة جامعية بخميس مليانة.  
- كل المؤسسات التربوية والإدارية التي خربها الإرهاب

بالنسبة إلى المادة 92 والمتعلقة بالمستوردين. إن عمليات استيراد المواد والمنتجات والسلع الموجهة إلى إعادة البيع على حالتها في السوق الوطني، يقوم بها أشخاص وشركات ومؤسسات بعضها بطريقة رسمية وباحترام كل الإجراءات والواجبات القانونية، والبعض الآخر يجهل حتى وجودهم وأسماءهم، مما أدى إلى إبراز أسواق سوداء موازية وارتفاع ظاهرة الغش والتهرب الجبائي.

ولمواجهة هذا الوضع، والتحكم في دواليب الاستيراد وعملياته، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2003، أن تسند هذه العمليات إلى شركات المساهمة التي لا يقل سقف رأس مالها عن 50 مليون دينار في مشروع الحكومة، و 25 مليون دينار في تقرير لجنة المالية والميزانية للمجلس.

قد يؤدي هذا الاقتراح في نظرنا إلى بروز احتكار جديد لعمليات الاستيراد، تتحكم فيه طبقة معينة، ويصبح السوق تحت رحمتها وإرادتها، وهذا يتنافى مع منطق نظام المنافسة.

لذا نرى أنه من الضروري أولاً دعم وتنظيم ومضاعفة المصالح ومؤسسات الدولة المختصة في هذه العمليات ومزيداً من التحكم ومراقبة الحدود والموانئ والمطارات. وإن كان لا بد من تحديد رأس مال هذه الشركات، يمكن تقديره ما بين 5 إلى 10 ملايين دينار، مع الأخذ بعين الاعتبار حماية الإنتاج الوطني وذلك بتحديد ضوابط وإجراءات صارمة يلتزم بها المعنيون.

بالنسبة إلى صندوق الجنوب وبعث الحركية في المناطق الصحراوية، وزيادة على ما جاء به الزملاء، نؤكد إشراك وتفعيل دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني، للمساهمة باقتراحات في مجال اختيار المشاريع الإنمائية وتحديد الأولويات لدعم المشاريع التي ستعود بالفائدة على المواطنين الذين يعانون قساوة الطبيعة والعزلة والحرمان.

إن هذه الظاهرة التي تتنافى وأحكام القانون التجاري هي أكثر تعقيداً مما يتصور، وتتطلب القيام بحملة تحسيسية واسعة وحوارا بين المعنيين والجهات المختصة في الدولة، لدراسة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، لأن تشديد العقوبات وحدها يزيد الوضع تعقيداً وسيبرز ممارسة سلبيات أخرى لاتخدم مصلحة التجار ولا الخزينة العمومية.

إن التجار أنفسهم هم ضحية ضغوط عديدة الأطراف، وتحت رحمة بعض المنتجين والمستوردين. كما أن الفوترة بالنسبة إلى تجار التجزئة أصبح أثرها محدوداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العوامل الآتية:

- 1 - هم غير معنيين بدفع الرسم على القيمة المضافة التي تظهرها الفوترة.
- 2 - وعاء الضريبة السنوية يحدد عن طريق الحوار دون الرجوع إلى الفواتير.
- 3 - سعر البيع حر لا يستدعي بيان سعر الشراء المحدد في الفاتورة.

إن هذه العوامل لا تبرر غياب هذه الوثيقة الرسمية التي ستبقى الوسيلة الوحيدة لتنظيم هذه المهنة، لكن للدقة في تحديد المسؤوليات.

لكل هذه الأسباب وغيرها، نقترح تعديل هذه العقوبات المالية لتكون أكثر موضوعية وواقعية في التطبيق، وتأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والقدرات والمناطق.

تجار التجزئة: غرامة من 1000,00 دج إلى 5000,00 دج.

تجار الجملة: غرامة من 10.000,00 دج إلى 50.000,00 دج.

المستوردين والمنتجين: من 500.000,00 دج إلى 1000.000,00 دج.

يتم تطبيق ضعف هذه المبالغ في حالة العود.

الكلي. علما أن بوادر النمو والإنعاش قد تأكدت من خلال جهد الدولة المتواصل في مختلف دواليب الاقتصاد الوطني، خاصة منذ اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المسطر على الأمدين القصير والمتوسط.

فقد يتوقع أن يعرف حجم الناتج الداخلي الخام نموا بنسبة 4,5% خارج المحروقات خلال سنة 2003. إلا أن بلوغ معدل النمو المتوقع يبقى مرتبطا بتحقيق نتائج الإصلاحات والبرامج التنموية التي هي قيد الإنجاز، والتي يجب أن تنجز في وقتها المحدد وليس مثلا كسد أولاد ملوك بالروينة الذي بدأت الأشغال فيه منذ 1989 ولم يصبح عمليا لحد الساعة.

وعند اطلاعنا على ميزانية التجهيز، يتضح أن التوجهات الرئيسية لهذه الميزانية -حسب التخصيصات القطاعية- تهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لتحسين معيشة المواطن وتنفيذ الشطر الثالث من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن طريق مواصلة إنجاز المشاريع المسجلة، خاصة مايتعلق منها بالمياه والتجهيزات الجماعية. وانطلاقا من هذا وتجسيدها لمحتوى ما ذكر أعلاه، يستوجب تثمين المنشآت القاعدية حتى يساعد ذلك على توفير فرص الشغل في العديد من قطاعات النشاط، لأن انشغالات المواطن تنصب أساسا على الشغل والمرفق العام وتحسين الخدمات ودعم النشاط الاجتماعي للدولة والتنمية المحلية والريفية، وتثمين الموارد المائية والتنمية الفلاحية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات والتدابير المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2003، فإنني أثنى الإجراءات الردعية المقترحة والتي من شأنها أن تساعد على قمع الغش والتهريب الجبائي، شريطة أن يجد التطبيق الفعلي والعادل في الميدان. أما الإجراءات المقترحة لتقليص عجز ميزانية البلديات وتثمين مواردها الجبائية، فتبقى ناقصة في غياب الصرامة في التنفيذ.

وفي الختام، إن تأثيرات وإفرازات الانفتاح الاقتصادي

في الأخير، نثمن ما جاءت به لجنة المالية والميزانية في تقريرها التمهيدي، خاصة ما تعلق بمختلف التوصيات والملاحظات. ونتمنى في الختام، أن نتجند جميعا للمتابعة الميدانية والمساهمة في التطبيق مع السهر على تجسيد مبدأ المساواة أمام القانون، مبدأ المساواة في الخدمات العامة، مبدأ المساواة في الواجبات ثم الحقوق، حتى نسترجع الثقة بين الحاكم والمحكوم، وتعم السعادة والأزدهار في ربوع وطننا الحبيب وما ذلك على الله بعزيز.

نسأل من الله التوفيق والرشاد والسلام عليكم.

**6 - السيد محمد طيبة:** بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم.

أما بعد،

يعرف الجميع بأن مشروع قانون المالية لسنة 2003 يندرج ضمن إطار مواصلة ما سطرته الدولة في مجال تحسين دعم هياكلها على أساس معايير اقتصادية عالمية تتماشى مع وضع البلاد وخصوصيتها.

إن سياسة الحذر المتخذة والمتمثلة في اعتماد سعر 19 دولارا أمريكيا لبرميل النفط كسعر مرجعي، تكتسي طابع الواقعية، ونفس الشأن بالنسبة إلى سعر الصرف.

وهذا ما يجعلني لا أشاطر وجهات نظر البعض، لأن الميزانية تنجز على توقعات، ولا يمكن مقارنة دولتنا بدول أخرى، لأن العوامل والتوجهات تختلف، والجزائر ليست "كوت ديفوار" ولا "أوروغواي"، لأن دراسة ميزانية أية دولة، بحكم معالجتها لشؤون الأمة تستدعي الاستناد إلى مؤشرات التحليل الاقتصادي والاجتماعي في رسم الأهداف والآفاق. ومن هنا، فإن مشروع قانون المالية يستهدف تجسيد السياسة الاقتصادية المرسومة في برنامج الحكومة الذي يتسم بالعقلانية والصرامة في تسيير المالية العمومية، وضمان استقرار الاقتصاد

الحكومة.. ومع ذلك، فإننا نؤكد مرة أخرى ضرورة مواجهة الانعكاسات الناجمة عن التحولات التي تعرفها البلاد ومنها الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته في منظومة الحماية الاجتماعية...

فالإصلاحات المنتهجة ستكون كلفتها الاجتماعية ثقيلة... لذا، نلح على توجيه الأموال المرصدة في هذا المشروع نحو القطاعات المنتجة والمشاريع التي تساهم فعلا في مواجهة ظاهرة البطالة المتفاقمة بين شبابنا.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الإجراءات الجبائية، فإننا نشير إلى أهمية الإجراء الرامي إلى تخفيض نظام الضريبة على الدخل الإجمالي وذلك برفع سقف عدم فرض الضريبة على الأجراء. إضافة إلى ذلك التخفيض الخاص بنسبة الدفع الجزافي. كما نشمن الإجراء المتعلق بتخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ المطبقة على السلع والأجهزة الموجهة للمعوقين.

السيد الرئيس،

لقد أكد برنامج الحكومة دور الدولة في مجال الثقافة وذلك بوضع سياسة حقيقية تخص ترقية الإنتاج الفكري والإبداعي. وأمام الصعوبات التي يعرفها قطاع الثقافة، نطرح بعض الانشغالات المتعلقة بهذا القطاع ذي الأهمية الكبرى.

فبناء على المادة 90 من قانون المالية لسنة 1998، تقدم الدولة سنويا إعانة للصندوق الوطني لترقية وتطوير الفنون والآداب، والتي قدرت هذه السنة بمبلغ 100 مليون دج. ولكن يظل هذا المبلغ زهيدا أمام الوضعية السيئة التي يعرفها القطاع. وحتى الصندوق نفسه في حاجة إلى تفعيل دوره تحقيقا للنهضة الثقافية المأمولة بعد سنوات الجفاف الفني والثقافي، التي عرفتها البلاد، وذلك بالتكفل الحقيقي بإنتاج الفنانين والكتاب والجامعيين والمثقفين عامة.

قد جعلت مستوى منظومة الحماية الاجتماعية يتدهور، لأن الكلفة الاجتماعية أصبحت ثقيلة، وبالتالي يستوجب العمل على تقليص البطالة وسط الشباب، ومكافحة الفقر والحرمان، ودعم القدرة الشرائية، وتوفير السكن الاجتماعي، وشمين المساعدات في مجال الصحة والتربية للفئات المحرومة.

وهذا ما يترجاه مواطنو الجزائر العميقة ومن بينهم مواطني ولاية عين الدفلى الذين تتوفر فيهم هذه الحالات وخاصة الساكنين بالمناطق الريفية والجبالية. وشكرا.

7- السيد محمد مفلح: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور.

أتوجه في البداية بالشكر إلى السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة الذين بذلوا جهودا معتبرة في دراسة مشروع قانون المالية وفي إعداد التقرير التمهيدي عن هذا المشروع والتقرير المتعلق بمشروع ميزانياتي التسيير والتجهيز.

يأتي هذا المشروع بعد مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة الذي عالج بموضوعية القضايا الوطنية وانشغالات المواطنين المشروعة، مؤكدا في الوقت نفسه الإصلاحات والحلول الكفيلة بتحقيق التنمية والفعالية الاقتصادية مع حرصه على تجسيد أهدافه المرجوة في إطار التضامن الوطني.

السيد الرئيس،

إن مشروع هذا القانون المندرج ضمن القسط الثالث من برنامج الإنعاش الاقتصادي، بعد تطبيق القسطين الأولين، يتضمن عدة إجراءات وتدابير مالية آخذة بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب. لذلك فهي تهدف إلى ترقية التنمية المستدامة ومحاربة الفقر والحرمان. كما يقترح المشروع الآليات الكفيلة بالتنفيذ التدريجي للإصلاحات التي حدد معالمها برنامج

وقصد توفير الظروف الملائمة لموظفي مديرية التربية،  
نؤكد الإسراع في إنجاز مقر هذه المديرية.

أما عن مركز التعليم المتواصل، فإننا ننوه أولاً بجهود  
كل من عمل على فتحه بمدينة هامة هي مقر لولاية  
غليزان، غير أن هذا المركز يبقى في حاجة ماسة إلى  
إعانة مالية معتبرة لتوفير الظروف الملائمة لمواصلة  
التعليم...

ولاتفوتنا الإشارة هنا إلى المشروع المتعلق بالفرع  
الجامعي الذي تم الإعلان عنه أثناء زيارة السيد رئيس  
الجمهورية لولاية غليزان. لهذا أرجو من الوزارة المعنية  
أن تمدنا بالمعلومات الخاصة بهذا المشروع الذي ارتاح  
لخبره مواطنو الولاية.

السيد الرئيس،

رغم التدابير المشجعة التي اتخذتها الحكومة في مجال  
الفلاحة وانعاسكاتها الإيجابية على النمو في هذا القطاع،  
إلا أننا نعبر عن مخاوفنا من خطر التصحر والملوحة التي  
أضحت تهدد الأراضي الخصبة. كما نلفت الانتباه إلى  
وضعية بعض الوديان منها وادي واريان، والتي تشكل  
مياها الطوفانية خطراً على السكان ومحاصيل الفلاحين  
وأشجار حقولهم.

وفيما يخص اللجنة المحلية التي يقترحها مشروع القانون  
لتحديد المقاييس الخاصة بالجباية المحلية، فإننا نؤكد  
تمثيل كل شرائح الفلاحين وهذا لضمان التغيير المنشود  
في معالجة الوضعية الحالية.

السيد الرئيس،

في مجال السكن، فنحن نشاطر اللجنة في تحليلها لأزمة  
السكن التي يعيشها المواطن ومضاعفاتها، وأثني على  
اقتراحها المتعلق بفتح نقاش عميق حول هذا الملف من  
أجل توجيه جهود الدولة المبذولة في هذا المجال نحو  
الفئات المحرومة وغير القادرة على بناء سكن يأويها.

وفيما يخص تراثنا الحضاري، فإننا نتساءل عن الأسباب  
التي تمنع الوزارة المعنية من طبع كنوز تاريخنا الثقافي  
الموجودة بالمكتبة الوطنية وغيرها من المكتبات  
الشخصية، وذلك في إطار نشاط الصندوق المذكور آنفاً،  
وحتى لانحرم القراء وخاصة الجيل الصاعد من الإطلاع  
على كتب عبد الرحمن الثعالبي وبوراس الناصري وإبراهيم  
التازي والمنداسي ويحي المازوني ويوسيف لوكيل  
وغيرهم... وفي الوقت الذي تصرف فيه أموال هامة على  
بعض الأعمال الظرفية...

والمعروف أن المؤسسات العمومية التي كان لها دور كبير  
في صناعة الكتاب قد حلت في إطار الإصلاحات  
الاقتصادية مما أثر في حركة التأليف. وأمام هذا الفراغ  
الخطير على ثقافتنا الوطنية، لم تبادر أية جهة رسمية  
بإنشاء هيئة عمومية تتكفل بطبع الكتاب ونشره كما هو  
الحال في البلدان التي دخلت اقتصاد السوق قبل بلادنا.

أما فيما يخص وضعية الفنانين والكتاب، فإننا ننوه  
بالمبادرات التي قامت بها الوزارة نحو الفنانين، ونلح  
بالمناسبة على الإسراع بالقانون الأساسي للفنان. كما  
نشير إلى ضرورة الاهتمام بوضعية الكتاب الذين هم في  
أمس الحاجة إلى عناية الوزارة والتكفل بحقوقهم  
الاجتماعية في إطار قانون أساسي يرفع من شأن  
المفكرين والمبدعين...

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع التربية الوطنية، يقترح المشروع برمجة  
عدد معتبر من الثانويات، وهو شيء مهم في مواصلة  
جهد الحكومة في مجال التربية. ولهذا نطالب ببرمجة  
ثانويات ببلديات ولاية غليزان التي يواجه طلبتها  
صعوبات كثيرة أثناء تنقلهم اليومي إلى المدن التي  
تتوفر على مؤسسات التعليم الثانوي. وهذا الوضع  
الصعب انعكس سلباً على نسبة إقبال الفتاة على مواصلة  
التعليم، كما ساهم في ظاهرة التسرب المدرسي.

وتحسين الظروف المعيشية للمواطن كفتح الطرقات والتموين بالغاز الطبيعي، من جهة أخرى.

كما يجب اتخاذ تدابير اقتصادية وجبائية للتحفيز على الاستثمار في هذه المناطق السهبية والجنوبية على العموم.

القطاعات:

- قطاع الموارد المائية: يلاحظ الإنجاز البطيء في إتمام المشاريع المسجلة وبالخصوص عملية التموين بالماء الصالح للشرب .

- قطاع الطاقة والمناجم: ضرورة بذل كل الجهد في مجال توزيع الغاز الطبيعي مع منح الأولوية للمناطق المحرومة والباردة منها كولاية النعامة مثلا التي لم تستفد الغاز الطبيعي إلى يومنا هذا إلا بلدية واحدة وهي بلدية المشربة، ولم تشمل الأعمال بها إلا نصف المدينة.

قطاع الفلاحة: استفاد هذا القطاع اعتمادات باهظة تخص برامج مختلفة في مجال الدعم الفلاحي. وتعد هذه العمليات ضرورية وحافزا كبيرا للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي. لكنني أرى من الضروري المتابعة الصارمة لهذه المشاريع الخاصة بالدعم الفلاحي مع اتخاذ الإجراءات الردعية ضد كل الانحرافات والعمل على إيصال هذه الأموال إلى مستحقيها.

من جهة أخرى، يجب مواصلة دعم السكن الريفي، وبالتالي ضمان استقرار السكان والمساهمة في تنمية الريف والإنقاذ من النزوح نحو المدن.

أما فيما يخص تربية المواشي، فإنه من الضرورة بمكان الإسراع في عملية تفعيل الصندوق الخاص بدعم تربية المواشي والإسراع في الدعم عن طريق القروض دون فائدة والقروض الموسمية.

- قطاع الصحة: يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة ودعمها

السيد الرئيس،

مهما كان اهتمامنا بالتنمية المحلية أو الوطنية، إلا أننا على وعي بالإمكانيات المالية للدولة أمام الاحتياجات الكبيرة للمجتمع. لذا يبقى تضامننا -حكومة ومجلسا- ذا أهمية في رفع تحديات المرحلة.

**8 - السيد محمد حوشي:** بسم الله الرحمن الرحيم ،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

ينصب تدخلي فيما يخص مشروع قانون المالية، على المادة 51 من قانون المالية لسنة 1998، والتي جاءت لتعدل المادة 117 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994. وتنص المادة 51 على أنه في حالات استثنائية يمكن أن يكون التنازل أو المنح بامتياز للأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة بالتراضي لفائدة الاستثمارات من المزايا المحددة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما. ولكن بعد صدور هذه المادة (51) نص التنظيم فقط على المشاريع الصناعية ولم يتطرق إلى المشاريع الأخرى للخدمات (مثل محطات توزيع البنزين) حيث تجد ولاية النعامة كسائر ولايات الجنوب عائقا في مشاريعها التي بقيت مجمدة إلى حد الآن. وعلى سبيل الذكر تطالب الرسائل المتعددة من السلطات المحلية (الوالي - مدير أملاك الدولة) برخص استثنائية في هذا المجال. وعليه، فإنه من الضروري الفصل المستعجل في هذه القضية وخاصة في شأن المناطق الصحراوية والسهبية.

ونذكر السيد الوزير بأن هذه الأراضي المطلوبة للاستثمار بعيدة كل البعد عن المحيط العمراني.

أما فيما يخص صندوق الجنوب، فإنه من الضرورة بمكان التركيز على دعم المشاريع الهيكلية لفك العزلة من جهة،

- تبلغ قيمة الطابع الجبائي المستحق لجواز السفر 61 أورو أي 5000 دج، في حين يبلغ الطابع نفسه في الجزائر 2000 دج أي أقل من 25 أورو.

- يبلغ سعر تذكرة النقل الجوي من مرسيلا إلى الجزائر ومن الجزائر إلى مرسيلا 24.500 دج حسب معدل الصرف الرسمي، في حين يدفع المقيم الوطني ما يعادل 16.500 دج.

ألا يجب معاملة المواطنين على حد سواء بجعل كل من الطابع الجبائي وسعر تذكرة النقل الجوي يساويان قيمة التعريفة الوطنية؟

وأطالب من جهة أخرى برفع عملية دفع تذاكر النقل الداخلي بالعملة الصعبة، بالنسبة إلى المواطنين غير المقيمين على التراب الوطني.

**10 - السيد علي بن قوية:** بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء، السادة والسيدات النواب، الإخوة الإعلاميين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كنا ننتظر من مشروع قانون المالية لسنة 2003 أن يخفف العبء على المواطنين بمختلف مستوياتهم لما يعانيه الشعب الجزائري من ضغط نفسي واجتماعي نتيجة الترددي الخطير للقدرة الشرائية لمعظم السكان، خاصة أبناء الريف. ولكن هذا ما لم يقع، ووقع أن عمم قانون المالية لسنة 2003 تطبيق الضريبة على السكن في كامل التراب الوطني، هذا أولا، وما يتبعها من معاناة نفسية قاسية على شريحة هامة من أبناء الجزائر. وثانيا، تلك التي تتعلق بالقسمات الخاصة بالسيارات ذات النفع الشخصي، بعد ما كان القرار الأول في استصدارها، يدخل

في تحسين نوعية الخدمات في المستشفيات مع العمل على التكفل بالمناطق المعزولة (قرى معزولة دون طبيب) وكذا بذل كل الجهد في عملية تعميم مصلحة تصفية الكلي في القرى والمناطق النائية.

وللعلم يفتقر مقر ولاية النعامة إلى مستشفى، ونرجو من الوزارة تسجيل هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

- قطاع الأشغال العمومية: تصرف الحكومة بخصوص هذا القطاع أموالا كبيرة وتبذل جهودا معتبرة، ولكن تنعدم المتابعة الصارمة في إنجاز المشاريع. وعلى سبيل المثال أنجز الشطر الأول للطريق الرابط بين عبد المولى والقصر في شهر ماي 2002، الذي لم يعد صالحا للتنقل في أكتوبر 2002.

وفي الأخير، أرى أنه لا يمكن أن تصل الأموال وكل هذه الاعتمادات المخصصة إلى النتيجة المرجوة والأهداف المسطرة، إذا لم تكن مصحوبة بمتابعة صارمة وإجراءات ردية تقف أمام كل الانحرافات. شكرا والسلام عليكم.

**9 - السيد بشير وازن:** تتدهور الوضعية الاقتصادية لجاليتنا المقيمة بفرنسا يوما بعد يوم، إذ أن أكبر نسبة من البطالة والفشل في المجال الدراسي تمس أفراد هذه الجالية. فالتحاق بلدان أوروبا الشرقية بباقي دول أوروبا سيجعل عمال بولونيا والمجر يختارون التوجه إلى بلدان غنية مثل فرنسا، ومثل هذا الميول من شأنه أن يلحق الضرر بالجالية المغربية.

ورغم هذه الوضعية المزرية، فإن أفراد جاليتنا يجدون أنفسهم ضحية سلوك سلبي من قبل بلدهم، ولتبرير ذلك، أذكر مثالين:

من دائرة التسول والتسكع إلى دائرة الإنتاج والاكتفاء ثم التصدير، وهذا ممكن إن تضافرت جهود جميع مخلصي هذا الوطن المفدى.

وهذا عكس ما ورد في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003، لأنه يهدف إلى تغطية نشاطات المصالح العمومية حتى تضمن الحد الأقصى، والمتعلقة بالسير اليومي لدواليب الدولة، والتي لا تهدف إلى حسن تسيير مشاريع تنمية ذات مردودية ناجعة وعالية تعود وارداتها على الدولة بالفائدة الكبيرة. كما يخرجها من الضائقة المالية التي لاتجعلها أبدا تفكر في رسم تخوفات المستقبل بوضع ميزانيتها على أساس 19 دولارا بدل 22 دولارا مما يدفعها دائما إلى اللجوء والتفكير في عملية التقشف والتي تكاد لاتنتهي، وبالتالي تتزعزع ثقة المواطن بدولته التي يراها دائما تثقل كاهله بالجباية، وتعمل على رفع دائم للأسعار بدل رفع الضيق عن الشعب وإزالة الغبن والعيش الضنك، كما دلت على ذلك الأرقام المشار إليها في المشروع.

تتطلب عملية التسيير تحضير سياسة مدروسة تضمن لكل شرائح الأمة الحياة النظيفة والكرامة والدائمة والثابتة وغير مضطربة الأطوار، لأن الوقت لايرحم.

وبهذه المناسبة، نضع أمام وزارة المالية بصفة خاصة والطاقم الحكومي بصفة عامة، ولاية منكوبة على كل المستويات مثل ولاية المدية التي عانت الأمرين، رغم أنها ولاية ينزل فيها منسوب مائي معتبر على مدار السنة، وغياب سياسة رشيدة في بناء السدود جعلت المناطق الفلاحية في السنتين الماضيتين تعاني الجفاف وزحف الرمال نحو وسط وجنوب الولاية مع غياب أدنى شروط الحياة الكريمة ابتداء من الشهبونية فقصر البخاري فعين بوسيف فشلالة العداورة فالعزيزية وغيرها من البلديات، حيث مثلا يستفيد المواطن في كل من شلالة العداورة ومنطقة العزيزية ساعة واحدة من المياه الصالحة للشرب خلال 15 يوما.

في إطار عملية التضامن. وثالثا، تلك الإجراءات المتعلقة ببعض الأنشطة الخاصة والتي تمس شريحة الخواص وذلك باقتطاع الرسم على سندات السفر ومراجعة سلم الضريبة على الأملاك. فما ذنب المستأجر المسكين حين يبحث عن مأوى يأويه من برد الشتاء وحر الصيف عندما يرد في القانون تضامن المستأجر مع المؤجر بدفع الحسم التحريري المتعلق بمدخيل الكراء وغيرها مما ورد في قانون المالية؟

فالحسابات المسجلة بالنسبة إلى سنة 2003 بالمقارنة مع ما كانت عليه في السنة الماضية 2002، قد جاءت على حساب كرامة المواطن وذلك برفع الضرائب حتى يبقى دون مستوى الفقر المسجل دوليا. فلم يبق سوى أن يضرب الرسم على الهواء الذي يستنشقه الجزائري.

إن ما ذكر في الصفحة 16 من تقرير عرض مشروع قانون المالية... إلى أن يقول:

ترقية التنمية المستديمة ومحاربة الفقر بتحسين إطار المعيشة وتطوير الموارد البشرية، لاینعكس واقعا، حيث نلاحظ ما يأتي:

- رفع مستوى الأسعار.
- زيادة في البطالة.
- كثرة الآفات الاجتماعية والانحرافات الخلقية.
- تدني القدرة الشرائية للمواطنين.
- غياب سياسة الإنتاج وحضور سياسة الاستهلاك.
- ومن الأهداف المرجوة بعد مطالبتنا بتعديل كثير من مواد قانون المالية الداعية إلى تخفيف العبء على المواطنين، ما يأتي:

- 1 - توزيع عادل للثروات على مستوى كل البلاد.
- 2 - تسطير تنمية شاملة وعادلة ومنتجة تمس كل القطاعات على مستوى كل البلديات بما يعود بالنفع العام على كل أفراد الأمة.
- 3 - إيجاد تنسيق استراتيجي والبدء بالأهم فالمهم مراعاة لكرامة الإنسان الجزائري في كل القطاعات لإنشاء مرافق دائمة ومنتجة على مستوى كل بلدية حتى لاتترك كثيرا من البلديات تتسول وتطلب يد المساعدة. فنخرج

- 1 - الأشغال العمومية.
  - 2 - الري.
  - 3 - التعمير والبناء.
  - 4 - الصحة.
  - 5 - المحروقات بمختلف أنواعها بما فيها تزويد المنطقة بغاز المدينة.
- وشكرا. (ترجمة).

**11 - السيد بشير شارة:** سيدي الرئيس،  
سيداتي، سادتي الوزراء،  
سيداتي، سادتي النواب،  
سيداتي، سادتي ممثلي الصحافة.

أود بداية أن أقدم تهاني الخالصة إلى أعضاء لجنة المالية على العمل الذي أنجزوه وعلى وجهة التعديلات المقترحة حول مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2003.

إلا أنني بعد قراءة هاتين الوثيقتين، لا بأس أن أقدم بعض الملاحظات وأن أطلع السادة الوزراء على بعض انشغالات مواطني ولاية الجزائر.

سيدي الرئيس،  
أظنكم ستشاطرونني الرأي إذا ما قلت إنه لن يكون هناك تطور دون بحث علمي، إذ أننا لا نحقق زيادة في الإنتاج والإنتاجية إلا باستعمالنا حصيلة البحوث، مهما كان قطاع النشاط. وهو مبدأ معمول به في البلدان المتقدمة التي تخصص حوالي 10٪ من الناتج الداخلي الخام لتمويل البحث العلمي والتقني.

إلا أن الغلاف المالي المقترح لهذا النشاط في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003 والمقدر بمبلغ 5,684 ملايين دج لا يمثل إلى 0,13٪ من الناتج الداخلي الخام المقرر تخصيصه السنة نفسها، وهذا أعتبره مبلغا تافها مقارنة بما يعمل به في البلدان المتقدمة.

كما نشير إلى احتمال غلق المصانع وتسريح العمال في مدينة البرواقية زيادة على الطرق المهدامة وغياب نقل التلاميذ القاطنين على بعد مسافة يزيد عن 12 كلم من مقر الدراسة. ولذلك أطلب وبالحاح وباسم مواطني هذه المناطق بصفة عامة ومنطقة شلالة العذاورة بصفة خاصة تخصيص مكانة هامة في اعتمادات التجهيز على مستوى ميزانية الدولة. كما تستطيع الحكومة أن تنزع فتيل الأزمة إذا عملت على رفع سقف اعتمادات التجهيز مع التقليل من اعتمادات التسيير حتى نرفع الغبن والظلم على كافة الولايات النائية وعلى الخصوص ولاية المدية.

كما أثنى الاقتراحات التي تقدم بها النائبان السيد بدوي والسيد بودراجي المسعود، لأن الأزمة التي وصلت إليها هذه المناطق تتمثل في:

- 1 - إنعدام العدالة الاجتماعية.
- 2 - تفشي الظلم والبيروقراطية.
- 3 - تراكم الأموال لدى فئة قليلة.
- 4 - إنعدام خطة تنموية شاملة تمس كل أبناء المجتمع.
- 6 - إنعدام دراسة شاملة لتزويد المنطقة بالمياه الصالحة للشرب خصوصا.
- 7 - إنعدام مرافق صحية مجهزة بكل الوسائل المادية والبشرية.
- 8 - عدم تهيئة واستصلاح الطريق الوطني رقم 60 أو جعله طريقا سريعا يربط الطريق الوطني رقم 01 والطريق الوطني رقم 08 والطريق الوطني رقم 05.
- 9 - غلق خط السكة الحديدية الرابط بين البليدة والجلفة.

وفي الأخير، يتقدم مواطنو دائرة شلالة العذاورة بدعوة الطاقم الحكومي بما فيه السيد رئيس الحكومة لزيارة الدائرة، لأنها لم تحظ بزيارة وزير منذ الاستقلال.

وأتمنى أن تحظى هذه المناطق بالاهتمام اللازم حتى نحتمي أبناءنا من الوقوع في المحذور وبعدها لا ينفج الندم، وأن تخصص اعتمادات مالية لعملية تنمية شاملة تمس قطاعات:

سيدي الرئيس،

تستوقفنا هذه الوضعية وتدفعنا لأن نولي المزيد من الاهتمام لتمويل البحث العلمي والتقني، شرط أن يضمن هذا الأخير، بدوره، إنتاجا يفي بانشغالات مختلف ميادين النشاط الاقتصادي. أو بعبارة أخرى، يجب أن يوجه البحث العلمي إلى التنمية.

إن الأموال المخصصة للبحث العلمي والتقني عن طريق الصندوق الوطني للبحث تستعملها خاصة المخابر التابعة للجامعات، وغالبا ما تكون موجهة نحو أبحاث ذات بعد بيداغوجي.

وإذا كان هذا الأمر فعلا ضروريا، فمن المهم أيضا أن يكون البحث العلمي مولدا للمنتوجات ولبراءات الاختراع التي من شأنها أن تزيد في الإنتاج والإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والثقافي.

سيدي الرئيس،

أرى من الضروري أن يكون البحث العلمي بالإضافة إلى الجامعات تابعا للمؤسسات المتخصصة التي توظف باحثين معتمدين يكرسون كل وقتهم أو غالبية في البحث العلمي.

حاليا، توجد حوالي عشرة مراكز و/أو وكالات بحث تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي متخصصة في البحث الجامعي في مجال الصحة والاقتصاد التطبيقي والمناطق الجافة والتطور التكنولوجي والتكنولوجيات المتقدمة...

زيادة على هذه المؤسسات، هناك مؤسسات أخرى متواجدة على مستوى دوائر وزارية أخرى، مثل الفلاحة (من بينها: المعهد الوطني للبحث الفلاحي و INREF ومعاهد تنمية أخرى) والإسكان (CNERIB-CGS)

وتحل معظم مراكز البحث هذه محل موزعي المشاريع وليس كأداة إنجازها.

سيدي الرئيس،

إنه من الضروري، في رأيي، إعادة تنظيم البحث العلمي والتقني لدى بعض المؤسسات المتخصصة على غرار ما يجري في بعض الدول المتقدمة.

ومن المؤكد أنه باتباعنا هذه الطريقة، سنتفادي التضاعفات وسنحقق توجهها أحسن لنشاطات البحث وسنحدد الوسائل المالية المخصصة لسير المؤسسات الأكلة للميزانيات.

وفي هذا الإطار، نعتقد أنه بالإمكان إقامة شبكة وطنية للبحث العلمي، انطلاقا من ثلاثة هياكل تعد مخططات أعبائها محددة جدا. فيمكن التفكير في مركز وطني للبحث العلمي، ومركز وطني للبحث في الطب والصيدلة ومعهد وطني للبحث الزراعي.

السيد الرئيس،

المسألة الثانية التي أود التدخل بخصوصها، فهي تتعلق بالبيئة. إنني أعتقد أن الجميع يتفق معي في أن بلادنا تشكو التدهور المتفاقم للإطار الحياتي الذي نعيش فيه. لقد احتلت المزابل الوحشية والأوكياس السوداء والنفايات (الصناعية والكيميائية والعضوية والحديدية) كل مدننا وقرانا وحتى صحرائنا.

وبالمناسبة، أود أن أحيي مبادري حملة الصحراء النظيفة لولاية تمارست الذين يقومون بتنظيف منتظم للمواقع السياحية بالهقار. وآمل أن تقام مثل هذه النشاطات بمدننا وقرانا لتخليصها من القمامات التي تتسبب في الأمراض التي تصيب مواطنينا.

وفي هذا السياق، أود أن ألفت انتباه معالي وزراء الداخلية والجماعات المحلية والموارد المائية والتهيئة العمرانية والبيئة والصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لمعاناة المواطنين ببلديات شرق الجزائر العاصمة سيما منها وادي السمار والحراش والمحمدية والكاليتوس والدار البيضاء وباب الزوار بسبب الغازات السامة التي

إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية من أجل تكييف و/أو إنشاء مؤسسات صغيرة متخصصة في صناعة الأكياس من الورق الذي يعد مادة قابلة للتحلل حيويًا، ومدعو لأن يحل محل الأكياس البلاستيكية.

يمكن لهذه الإجراءات التحفيزية أن تكتسي طابعا جبائيا أو ماليا يقع على عاتق الصندوق الوطني للبيئة.

كما نعتقد أنه يمكن استعمال هذا الصندوق للغايات الآتية:

- مساعدة السكان الذين يعانون آثار التلوث.
- تطهير مدننا وقرانا.
- معالجة المياه القذرة.
- تشجيع إنشاء مؤسسات متخصصة في فرز نفايات المنازل.

السيد الرئيس،  
ينبغي أن تتم حماية بيئتنا بالضرورة من خلال تحسيس مواطنينا. ولذلك، فإننا نعتقد أنه من الضرورة بمكان أن تقوم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة بحملة تحسيسية من خلال المدرسة والوسائل السمعية-البصرية والصحف وعمليات نموذجية لتطهير بيئتنا وتجميلها.

شكرا على حسن انتباهكم (ترجمة).

**12 - السيد محمد قرنيك:** بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس المحترم،  
سادتي الوزراء المحترمين،  
ضيوفنا الكرام،  
زميلاتي، زملائي.

إن تدخلني هذا ليس هو الذي كنت قد حضرته لما سجلت نفسي للنقاش، لأن تدخلاتكم (القيمة منها أو التي بها ما أعتقده أخطاء) جعلتني أجتنب التكرار أو أحاول أن أعاكس رأيا لا أشاطره.

تتسرب من مزبلة وادي السمار. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يعاني في بلدية وادي السمار وحدها ما يفوق 5000 مواطن من أصل 22000 نسمة جلهم أطفال، الأمراض التنفسية.

وهناك أمراض أخرى أكثر خطورة تمت الإشارة إليها باستمرار خلال السنوات الأخيرة في هذه البلديات.

وعليه، نطلب من معالي وزير الصحة الإسراع في إجراء تحقيق طبي حتى يتم حصر الأمراض التي يشكو منها سكان هذه البلديات.

سيدي الرئيس،  
إننا نخشى أن تختلط الغازات المتدفقة والمتسربة من هذه المزبلة بالمياه الصالحة للشرب.

كما أعتنم هذه الفرصة لأسأل معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية متى سيتم نقل هذه المزبلة إلى موقع آخر. علما أن السلطات المحلية والولاية قد أعلنتا في العديد من المرات عن نقل هذه المزبلة إلى موضع آخر، ولكنها تخلت عن هذه الفكرة.

ومن المؤكد أن سكان البلديات المعنية قد سئموا من الانتظار، وأنه قد أضحى من المستعجل إيجاد حل لهذا المشكل.

السيد الرئيس،  
إن الأكياس السوداء التي تعد مسببة للسرطان أصبحت اليوم غنية عن كل تعريف وما فتئت تغزو يوما بعد يوم المساحات التي نعيش فيها. وبالتالي، فإنها تشكل خطرا كبيرا على صحة سكاننا. لذلك يتعين علينا أن ندق ناقوس الخطر من أجل تطهير محيطنا .

وفي هذا الإطار، أستسمحكم للإدلاء باقتراحين إثنيين: يرمي الاقتراح الأول إلى منع صناعة الأكياس البلاستيكية وتوزيعها. أما الاقتراح الثاني، فإنه يهدف

العامل الثالث الإيجابي والذي هو أيضا يميز الطرف الذي نحلل فيه قانون المالية، هو أن البرنامج الذي صادقنا عليه منسجم مع السلسلة الإنعاشية وقابل للتحدي.

هذه أسباب التفاؤل.

أما الخلل في ميزانياتنا، فهو معروف -هل قيد النفط كتب علينا كما كتب الصيام؟ أم يأتي يوم نتحرر فيه من قيد كل شيء مرتبط بالمحروقات وأسعار المحروقات؟ إذن، لما التساؤل عن النظريات والتقنيات في إدراج الميزانية؟

#### 1 - السعر المرجعي؟؟

إيراداتنا ومنتوجنا مرتبطان بسعر البترول. وأعتقد أن التزامنا بسعر مستقر، يكفي لبناء ميزانية تضمن رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي. أقول، أعتقد أن هذا الطرح مقبول.

وما دام هناك صندوق لضبط الإيرادات، الضامن للاستقرار وتغطية العجز، أقول إن الادخار جميل ما دام المالك للخزنتين واحد، وسياسة الصرف اجتماعية وتنموية (يطالب بها الجميع) يبقى أن حذر الحكومة يسجل إيجابيا عليها وليس العكس، حيث نسجل:

- تخفيف العبء الجبائي على المداخيل الصغيرة.
- تمويل سياسة اجتماعية طموحة.
- معدل مرتقب للنمو لا بأس به.
- معالجة للبطالة لا بأس بها.

وإذا لم يطرأ أي طارئ، فأموالنا في صندوق يغطي ما هو واجب علينا تغطيته. متى كان الادخار العقلاني عارا؟

أنا مع الاستقرار في كل شيء، وكل ارتفاع يجب أن يكون له مبرر.

فلتكن في كل شيء ارتفاعات بمعدل ارتفاع النمو!

وقبل عرض تحليلي، أذكر هذا الجمع الكريم أننا في بداية عهدتنا، وأغلبتنا باشر تحليل مشروع قانون المالية والميزانية لأول مرة. فلا أخفي عليكم أن الموضوعية والاحترام الذي أكنه لمفكري وخبراء وطني الذين حضروا هذا المشروع بالطبع اتباعا لفلسفة القوة السياسية التي أفرزتها إرادة الشعب الجزائري والتي أتشرف بانتمائي إليها، أقول إن المشروع جاء بلوغ الأهداف التي تم تحديدها في برنامج الحكومة الذي صادقنا عليه منذ بضعة أسابيع.

قال الجميع إننا في وضعية مريحة.

وحتى لو لم يذكر المعارض لمن يرجع الفضل في هذه الوضعية، أشاطره في أن كل المؤشرات إيجابية ومناسبة لإعطاء دفع حقيقي للنمو وللتنمية الاقتصادية لبلادنا الجريحة.

- خزينة الدولة بخير.
- سوق المحروقات يساعدنا.
- سعر الصرف مستقر نوعا ما.
- الديون الخارجية في انخفاض.
- الاحتياجات المالية ترتفع.
- التضخم في حدود مقبولة.
- معدل نمو الناتج الداخلي الخام في تحسن.
- زيادة في الجباية الداخلية (التحصيل في تحسن)

هذه صورة اقتصادية مشجعة وتبعث على التفاؤل. ولاننسى أن نذكر أنه زيادة على هذا التحسن الهيكلي (وأتعجب عن سبب عدم ذكره ممن سبقوني) هناك تحسن للوضع العام، سياسي وإداري...

-الأمن في تحسن،

- مجلسنا التشريعي يتحرك في الصوب الحسن وفي جو غير مكهرب،

- المجالس المحلية في انطلاق وتعد بالفعالية وسيكون هذا الوضع الأخير العامل الأساسي لتزكية العامل الأول. وسجلوا أن نجاح كل الانتخابات الأخيرة (على الرغم مما يقال) سيكون العامل الأساسي لتحسين الوضعية الاقتصادية، لأنها تتطلب جهودا جذرية وفورية.

أوساط المجتمع، مفهوم ديمقراطية الحصول على العملة الصعبة.

سيفهم شرط المال "حاجز تمييزي ظالم".

3 - إن منع النشاط لفئة كبيرة من الشبان سيكون له عواقب هي:

\* الاحتكار: معناه القضاء تدريجيا على مزايا التنافس.  
\* نقص في اليد العاملة (ارتفاع البطالة)

4 - انخفاض في الحصول الجبائي، وهذه ظاهرة معروفة عندنا.

5 - أخلاقيات الدولة: كيف يطلب من مواطنين أتاح لهم قانون الأمس نشاطا، أن يتأقلموا مع قانون جديد يطلب منهم 5 ملايين سنتيم أو حتى 5 ملايين دينار؟ ( يجب الاستقرار في اتخاذ القرار)

6 - ستحصل عمليات غش للتأقلم مع أي جديد (حملة جمع "رأس مال مصطنع")

ب - فيما يخص لزوم الفاتورات للتجار وعظم العقوبات المنجزة عن دعم تقديمها، بالفلسفة نفسها، نستطيع أن نستهدف في أول الأمر التجار الكبار ونعمم تدريجيا وعقلانيا هذه الإجراءات (على الأقل حتى نعمم الأخلاقيات والأدبيات في الإدارة قبل أن نتوجه إلى المجتمع)

ج - في ميدان الزراعة بمفهومها الشامل، بما أن الكل يقول إن لها الدور الأهم بعد البترول (وهي المعول عليها في العشرية القادمة) لا بد أن تحظى بأقصى تخفيض في المستحقات الجبائية.

د - أما عن المادة 51 من قانون المالية 1998 والذي يقنن طرق التنازل أو المنح بامتياز للأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة، أطلب أن يحاط بتقييم، لاسيما أن تجربة المعاملة في ولاية (النعامة) وفي جميع ولايات

ثم إنه يستوجب حتى على ميزانية الوزارات الانضباط كي لاتتعدى معدل النمو ماعدا إذا كانت مستهدفة لبرامج خاصة معروفة ومدروسة، أي أنه في حالة ما تطلب وزارة ما زيادة تفوق 10٪ من ميزانيتها السابقة، يجب أن يبرر طلبها بأكثر من تبرير!!

2 - سهل على كل واحد منا أمام الشعب أن يطالب برفع الأجور وحذف كل أنواع الضرائب. لكن في الحقيقة لأمفر من إصلاح الجباية الداخلية لنحضر أنفسنا لعهد ما بعد البترول.

- هناك فيما عرض علينا ضرائب تقصد التوسع الاقتصادي ومحاربة الركود في الصناعة، وضريبة ضئيلة المحصول، لكن لها فوائد مستقبلية: السكن، مياه الصرف...

ولا بد من أن يتفهمنها "مجتمعنا" كوسيلة لإبراز فرص الاستثمار والابتكار لبعضها، وكوسيلة للحفاظ على البيئة وعلى النمو المستدام للأخرى.

أنا ضد الضغط الجبائي الذي لا يخدم التنمية.

لا بد من العقلانية والتحكم في تسيير الجباية وعدم تقليد نماذج خارجية لاتخضع لتكويننا الاجتماعية والاقتصادية.

أريد أن أبدي رأيي في بعض المواد:

أ - بخصوص نشاط استيراد البضائع وبيعها على حالها، أتفهم وأشاطر فرض جميع الشروط ما عدا الشرط المالي. لا أكرر ما قدمه معظم الإخوة الذين سبقوني وأذهب إلى طلب حذف الشرط المالي. لماذا؟ لأنه " لا يغني من جوع"، بل عواقبه كثيرة وسلبية.

1 - الحرفية ليست متعلقة ومرتبطة بأي قدر مالي. ميدان الاستيراد شاسع ومتنوع، لا بد أن يطرأ عليه الطابع التنظيمي الذي يختلف مع نوعية البضائع.

2 - ترك هذا النشاط أو الانفتاح الذي عرفته البلاد في

وتحديث كل الترسانة القانونية التي أكل عليها الدهر وأصبحت لاتحسن التنظيم.

- يبقى أنني أتخوف من توصيات الهيئات المدعوة للتفكير وللمبادرة إذا لم تحسب ألف حساب لطرق تمويل القطاع، ومن إلزامية إصلاح نظام التأمين على المرض. واعلموا أن لنا نظام تأمين عادل نحسد عليه لا بد أن ندخل عليه إصلاحات موضوعية لكي لا يذوب.

وفي الأخير، وأمام ضيق الوقت، أكتفي بإبلاغكم بعض الآراء في "برقيات عاجلة" كما قال السيد كناي.

1 - لا بد أن يفكر مجلسنا الموقر في تكويننا وفي تدخيل إصلاح على دراسة قانون المالية والميزانية. لا بد أن يكون النقاش متواصلا طول السنة بكيفية أو بأخرى، ولا بد للجان المختصة أن تدرس مبادئها وأن تبلغ لجنة المالية بنتائج تقييمها.

2 - لا بد من تقوية عملنا في الرقابة بإلزام الحكومة تقديمها عرض أمام مجلسنا عن استعمال المال العمومي، لنكون حينئذ قد احترمنا مادة دستورية.

3 - لا بد من التفكير في تقليص عدد الصناديق الخاصة والتركيز على العقلانية والرقابة في تسيير الصناديق الواجب إبقاؤها وحتى (لما لا) تقويتها. كما أنه لا بد أن يحدد عمرها.

4 - لا بد أن ننطلق في حملة حقيقية ضد الرشوة لإدخال أخلاقيات وأدبيات في الإدارة.

5 - سيشتمني أهل ولايتي إذا لم أتحدث هنا عن مشاغلهم، الله يعلم أنهم شغلي الشاغل في نطاق مهمني الوطنية.

- لا بد أن يسجل إنجاز مستشفى لعاصمة الولاية النعامة وهذا بالحجم العقلاني، ولنا مبررات عدة في هذا الملف.

- لا بد أن نشرع في تسجيل ملحقة أو مركز جامعي تابع لسعيدة .

الجنوب والسهوب، كانت سلبية وحاجزا مؤكدا أمام الاستثمار وبالتالي أمام النمو والتنمية. ولهذا لا بد أن تقوم الوزارة المعنية بإدخال تسهيلات تقبلها المادة كما هي، لأن بندها الثاني يتحدث على الاستثناء.

فولايات الجنوب وشساعة أراضيها تعطي إمكانية الاستثناء وإمكانية الاجتهاد حتى تعطي للوالي وللمجالس الشعبية إمكانية التنازل حتى بالدينار الرمزي (النعامة ليست الجزائر أو وهران أو سطيف)

هـ - وفي هذا الصدد، أدعو الجميع إلى التفكير في طرق نجدة البدو من الناحية الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، لأن حياتهم مرتبطة بتربية المواشي. وهذا برنامج طموح سأعرضه على السيد الوزير المكلف بالتنمية الريفية. وسأجتهد في تحضير ملف في هذا الشأن يكون منهجيا ويتكلف بجميع الأوجه حتى البحث العلمي، ويستطيع أن ينشط الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهم أصالتنا بمعنى الكلمة، ونخفض هكذا من قساوة الحياة على جزء من شعبنا قد يكون -لا قدر الله- في طريق "الذوبان".

- وأنا معني أيضا بمشاكل الصحة أكثر من بعض زملائي، ولا يفوتني أن أنبه الجميع إلى أن ملف الصحة من أصعب الملفات. الوضع مميز:

- بضعف الفعالية الداخلية للنظام الصحي.  
- وبعدم ملاءمة تمويله.

وكلنا مهما اختلفت انتماءاتنا السياسية، نطالب بحق المواطن في الصحة وفي العلاج.

المعادلة صعبة وأتمنى لزميلي الأستاذ أبركان التوفيق في المنهجية التي سلكها مؤخرا والمبنية على التشاور مع جميع المعنيين. ولا أشك (وسنساعد من جهتنا على ذلك) في أنه سيأتي لنا بمشاريع جديدة تقنن القطاع،

منها تغيير الهياكل القانونية للمستشفيات مثلا،

فكل المعطيات والمؤشرات الاقتصادية توحى بأن الوضع المالي في البلاد بخير، ولذا علينا أن نحافظ على موازين القوى مع الاقتصاد العالمي.

وما دام الاقتصاد العام مبني على الزيادة والنمو والنقص في النفقات، فعلى الدولة التوجه بكل قوة إلى فتح مجال الاستثمار الداخلي وتشجيعه سواء أكان على المستوى العام أم الخاص.

وبما أن الجباية العادية تشكل عنصرا هاما في نمو الاقتصاد الوطني، فعلى الدولة أن تعمل على تخفيض بعض الضرائب على التجار عموما والصغار خصوصا وأن تحزم الأمر في المراقبة وتضرب على أيدي المرتشئين الذين يعبثون بأموال الشعب.

كما نطالب السيد وزير المالية بفتح آفاق التصدير وتوفير أسواق خارجية للمنتوجات الجزائرية وعلى رأسها التمور التي نملك منها ثروة هائلة ذات النوع الجيد، وألا يقتصر التصدير إلى فرنسا التي تتحكم في تسويق التمور إلى مختلف دول العالم.

فإلى متى تتبع الجزائر الهيمنة الفرنسية أو غيرها حتى فيما نملكه من ثروات؟ فإذا أردنا تصليح الاقتصاد الوطني وتصحيحه، علينا أن نوفق بين مصلحة الدولة ومصلحة المواطن. والجمع بين المصلحتين يقتضي الآتي:

- إبقاء الضريبة على السكن في الولايات الأربعة دون تعميمها على بقية الولايات الأخرى، لأنه بهذه العملية نثقل كاهل المواطن فيتمرد ويحتال ويدخل في دوامة مع الدولة لاتحمد عقباها.

- تخفيض بعض الضرائب على عموم المواطنين كضريبة (TVA) لأن الضحية فيها هو المواطن.

- لا مانع من فرض ضرائب على المداخيل التي يتحصل عليها الرياضيون بقيمة 2,5٪.

- كما نطالب نحن سكان ولاية الوادي بجعل نقطة العبور

- لا بد أن يجتهد معنا إخواننا الوزراء في تأقلم بعض القوانين، والسلام.

**13 - السيد عبد الكريم بلقط:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية، أتقدم بهذا العرض.

إن الجزائر بلد غني بثرواته ومعادنه ومزروعاته وسعة أرضه، وقد أودع الله فيه من الخيرات ما لم يودع في بلد غيره.

وإن المال هو عصب الحياة يجب أن نهتم به اهتماما كبيرا ودقيقا باعتباره محور الاقتصاد في العالم. وقد اهتم العالم اليوم بهذا الجانب اهتماما كبيرا وصار سلاحا فتاكا تستعمر بسببه الدول وتنهض أخرى.

ونخشى أن تقع بلادنا تحت الهيمنة الغربية إن لم نتحكم في اقتصادنا التحكم الحسن.

وانطلاقا من هذا، نرى أن لقانون المالية أهميته الكبرى، لأنه يمس كل طبقات الشعب وهو المبين لطبيعة النمو، والموضح لمصادر المداخيل والإيرادات والذي يضبط النفقات وكيفية توزيعها على مختلف القطاعات.

فغايتنا أن يكون مشروع قانون المالية لعام 2003 نابعا من إرادتنا في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

فاقتصادنا مبني على الإيرادات من الجباية البترولية والجباية العادية، وإيرادات استثنائية من جهة، ونفقات التسيير والتجهيز من جهة أخرى.

العقربي، خاصة في الصيف والذي أودى بحياة كثير من المواطنين، على أن يوفر المصل ضد التسمم العقربي على مستوى كل العيادات وخاصة العيادات الموجودة في الأحياء النائية والبعيدة عن المستشفيات، أو بتوفير سيارة إسعاف مجهزة لهذا الغرض وغيره.

وأخيرا، إنني أعترض على قيمة المنحة المعطاة لزوجته الموظف والتي تقدر بمبلغ 40 دينارا. فيما أن ترفع إلى ألف دينار وهذا الأولى وإما أن تلغى حتى لا تحسب عليها، ذلك أن بقاء هذه القيمة يوحى بانعدام أهمية الدولة للمرأة الجزائرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب.

إن الجزائر الدولة الوحيدة الغنية ولا يوجد بها استثمار. وهي أيضا الدولة الغنية ذات الشعب الفقير الذي وصل عدد الفقراء فيها إلى أربعة عشر مليونا.

فعلى قادة البلاد ومسؤوليها أن يعملوا وبكل إخلاص ومسؤولية على إخراج البلاد من الأزمة التي ألمت بها، وأن يلتفتوا إلى المواطنين الذين ذاقوا الويلات المتتالية والأزمات المتلاحقة. "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**14 - السيد عبد القادر توهامي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أريد أولا وقبل كل شيء، أن أقدم تعازي الخالصة إلى عائلات ضحايا الإرهاب الهمجى الذي أودى بحياة 15 فردا ببلدية الحجاج (ولاية الشلف)

إن مناقشة قانون مشروع المالية لسنة 2003 يكتسي

(الطالب العربي) نقطة إيراد وتصدير وذلك لإنعاش الاقتصاد المحلي على غرار ما هو معمول به في نقطة بوشبكة بولاية تبسة.

- كما أقترح أن يكون رأس مال المستورد 2,5مليار بدلا من خمسة ملايين وذلك لتشجيع الشباب وفتح فرص العمل لهم حتى لا يضطرون إلى الوقوع فيما يخالف القانون.

- وحفاظا على الاقتصاد الوطني والعنصر البشري ومصحة المواطن، نطالب السيد وزير الداخلية بمنع بيع الخمور وتعاطيها نظرا إلى ما تحدثه من جوانب سلبية في الاقتصاد الوطني بما يقع من خسائر في الأفراد والممتلكات.

- كما نطالب سيادته بمنع بيع الدخان عموما وفي كل مكان وخاصة الأكشاك القريبة من المؤسسات التعليمية لما في ذلك من مخاطر صحية وسلوكية على أبنائنا التلاميذ.

- ونطلب أيضا من السيد وزير البريد تعميم مد شبكة الهاتف الإلكتروني إلى كل البلديات المحرومة والنائية، ولاننظر إلى هذا الأمر من الجانب التجاري البحت بقدرما ننظر إلى مصلحة المواطن. ولدينا في ولاية الوادي العديد من البلديات التي لم تنعم بهذا النوع من الاتصال الحضاري كبلديات الحمراية وسيدي خليل وأساطيل وغيرها من البلديات الأخرى.

كما أرى في ولايتنا (الوادي) فرصا كثيرة للاستثمار الفلاحي وإبعاد شبح البطالة نسبيا إذا قامت الدولة بمساعدة الفلاحين بشق الطرق عبر المناطق الفلاحية وخاصة الطريق الذي يربط بين بلدية الرقيبة والطريق الولائي جامعة الوادي، وفتح مجال حفر الآبار التي منعوا منها في بعض مناطق الولاية كما هو واقع في بلدية مرارة التي تعد من البلديات التي تعتمد على الفلاحة فقط.

وقبل الختام، أتوجه إلى السيد وزير الصحة العمومية بأن يلفت النظر إلى المناطق الجنوبية التي تعاني التسمم

الدولة وتفتح آفاق التشغيل وجلب الثروة للمواطنين حتى في المناطق النائية من البلاد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا ما وضعنا هذا القطاع في المركز الاقتصادي اللائق كمنشط للقطاعات الأخرى.

إننا بهذه الطريقة نتعامل مع هذا القطاع وكأننا في مركز قوة في السوق السياحية العالمية، علينا أن ننتهج سياسة جريئة POLITIQUE AGRESSIVE وعدم الاكتفاء بوضعنا السياحي هذا.

هل يعلم الإخوة أن جمعية سياحية بطبعها الإنطوائي (DÉPLIANT) إخبارية ترقية تدفع الرسم على القيمة المضافة كسائر المتعاملين الاقتصاديين مع العلم أنها تتقاضى إعانتها المالية من مؤسسة الدولة وأن عملها غير تجاري؟

لذا أرى من الضروري منح أهمية قصوى لهذا القطاع ضمن مشروع قانون المالية وضمن ميزانية الدولة، بإضافة جدول خاص أو مؤشر لملاحظة مدى نجاعة القطاع ضمن تقرير عرض مشروع قانون المالية ومصاحبة هذا ببعض الإجراءات التحفيزية للترقية السياحية قد تكون محل دراسة.

وبالمناسبة، أود من خلال هذا التدخل أن أغتنم الفرصة لأشير إلى نقطة هامة تتعلق خاصة بتحسين المحيط الذي نعيش فيه. فمدننا تتدهور عمرانيا وينهار إطار الحياة بها، مما يؤثر سلبا في الحالة النفسية للمواطن بفعل الرداءة ونقص المساحات الخضراء وقلّة النظافة. وهنا نرى الجباية المحلية قد تعززت بمراجعة بعض أحكام قسيمة السيارات وتأسيس ضريبة استعمال مياه الصرف الصحي الصناعية التي ستساهم في تقليص عجز ميزانية البلديات والتي نرجو من ورائها تخصيص جزء منها لغرض تحسين هذا الوضع، وإلا فما فائدة هذه النوع من الجباية؟

في المجال التربوي، أود أن أشير إلى بعض المناطق الريفية حيث مازال التلاميذ بها يقطعون مسافات طويلة

أهمية كبرى حيث أنه يعتبر الأداة المفضلة لتحقيق سياسة اقتصادية واجتماعية معينة.

بعد قراءة هذا المشروع، نجد أنه يحوي في طياته إمكانيات هامة من توجيهات قد تؤدي إلى تفادي بعض الممارسات التي لم تعد بالفائدة وبالتالي تساير التنمية الوطنية المرجوة وتدعمها.

ففي مجال التحصيل الضريبي، فإننا نرحب بالتغيير الهيكلي الذي تباشره الحكومة والذي مفاده إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى والانطلاق في العمل بمراكز الضرائب والتي من شأنها زيادة حصة الجباية العادية.

إن اعتماد سعر جبائي واقعي وحذر قدره 19 دولارا على المدى المتوسط يعد اختيارا صائبا باعتبار أن الجباية البترولية تقدر بـ96٪ كما ورد ذلك في التقارير، وتعتبر المورد الأساسي والأول لميزانية الدولة، في حين هناك صندوق الإيرادات للتكفل بما قد ينجر عن هذا الاختيار.

أريد الإشارة إلى ما ورد في تقرير اللجنة من واقعية في تقييم المشروع في أن ميزانية الدولة تركز أساسا على الجباية البترولية "وأنه يجب على كل القطاعات الخارجة من قطاع المحروقات أن تلعب دورا فعالا، لأنها ذات صلة وثيقة بالحفاظ على الأهداف المتوخاة في الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الوسائل الضرورية لتغطية اجتماعية " (ص 17 و18 الجزء الأول منه)

ومن خلال مطالعتنا لمشاريع هذه النصوص، نجد أن قطاع السياحة مثلا يعامل المعاملة نفسها وكسائر القطاعات مع أنه مصنّف ضمن القطاعات المنتجة في مشروع ميزانية الدولة، وأنه من بين القطاعات التي تحظى بالأولوية في الاهتمام.

يعلم الكل أن للجزائر مؤهلات لأن تصبح قبلة السواح لما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وثروات ثقافية وأن كل الظروف متاحة لإقامة سياحة تعود بالفائدة على ميزانية

سيخفف من أعباء التنقلات اللامتناهية ويكون له بطبيعة الحال أثر علمي هام في تطوير البحث الطبي وتضعيف احتمالات الأخطار. مع العلم أن هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة.

في الأخير، أتوجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية بخصوص الطريق الوطني رقم 04 (الشطر الرابط بين بلدية أم الدرور ووادي الفضة) الذي أصبح يشكل خطرا واضحا، إذ لا يمر أسبوع إلا ونحصى عددا هاما من الضحايا. فنرجو تمديد الطريق المزدوج من أجل تفادي هذا الخطر الدائم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**15 - السيد عبد الله محمد:** ملاحظات واقتراحات.

المادة 4: الإبقاء على نظام التقدير الإداري وتوسيع مسك محاسبة بسيطة على التجار الذين يتراوح رقم أعمالهم ما بين 1.500.000 دج و3.000.000 دج.

المادة 7: يجب أن يكون المستأجر غير متضامن مع المؤجر في دفع مبلغ ضريبة إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني في حالة عجز المؤجر في دفعها.

يتعين على القابض أن يتخذ جميع الطرق القانونية من أجل التحصيل على هذه الضريبة.

المادة 11: هذا التدبير يخالف أحكام عقد الهبة المنصوص عليها في المواد 202 وما يليها من قانون الأسرة.

إن اعتبار الهبات المقدمة إلى أقارب ما بعد الدرجة الثانية بيعا غير وارد في الشريعة الإسلامية ولا في قانون الأسرة.

وبالتالي يتعين رفض هذا التدبير لعدم شرعيته.

لوصول إلى مدارسهم، في حين توجد مؤسسات تربوية بها الداخلية لكنها مغلقة. تصورا أيها الإخوة أن ذلك التلميذ عندما يعود من المدرسة يطلب منه جلب الماء ومن مسافات بعيدة أيضا. وأذكر أن سيارات التضامن قد خصصت لنقل هؤلاء التلاميذ لا لتستعمل للنقل الإداري، وأن نظام الداخلية يجب أن يوفر مهما كان عدد التلاميذ وبالتالي توفير الفرصة العادلة للجميع.

فيما يتعلق بإشراك المواطن في أخذ القرار، تحث النصوص القانونية كلها وتوجب الاستشارة إن لم نقل تفرضها على كل المستويات. ففيما يخص توزيع السكنات، فإنه تجدر الإشارة إلى أن القوائم بعد دراستها من لدن اللجنة البلدية كمرحلة أولى، فإنها تطرح على الاستشارة الشعبية كمرحلة ثانية ويفتح بذلك مجال الاستشارة الواسعة لكل المواطنين. وهنا نؤكد التطبيق الصارم لهذه الإجراءات المعترف بها قانونا.

أما في المجال الرياضي، فأود أن أذكر أنه قد برز بولاية الشلف عدد من الكفاءات الرياضية وخاصة منها في مجال ألعاب القوى، حيث حققت للجزائر مشاهير عالمية في المحافل الرياضية الدولية، نذكر منها الشهيد أحمد كلوش ورفيقه فناوي ومؤخرا مرسلي نور الدين وغيرهم من الأبطال الذين لم تسمح لهم الظروف المادية من البروز. فهذه النتائج تؤكد المؤهلات التي تتوفر عليها المنطقة وهي مؤهلات طبيعية، خاصة إن تزاوجت مع الإمكانيات المادية التي باستعمالها بصفة عقلانية قد نصل إلى نتائج متميزة ومشرفة.

في مجالي التعليم العالي والصحة، أريد أن أشير إلى أهمية إحداث نواة لمستشفى جامعي أصبح حتمية بفعل الطلب المتزايد جراء النمو الديمغرافي بالمنطقة. فالمؤسسات الاستشفائية متوفرة إلا أن التأطير بها ضعيف، مما يستوجب وباستمرار نقل المرضى إلى كل من الجزائر العاصمة ووهران. مع العلم أن جامعة الشلف هذه السنة قد سجلت دخول 17000 طالب. فهو مشروع سهل الإنجاز وتمكينه ليس بعسير، ذلك أنه إن تحقق

المادة 65: يجب أن يكون شطب السجل التجاري دون إكراه.

لا بد من إيجاد حل لهذا التدبير بالتسهيل على التجار وذلك برفض كشف جدول الضرائب مصفى في حالة الإفلاس.

المادة 68: لا بد أن يكون الاقتطاع حسب مبلغ الاستيراد.

- 3٪ حتى 5.000.000 دج
- 3,5٪ من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج
- 4٪ من 10.000.000 دج إلى 20.000.000 دج
- 5٪ ما فوق 20.000.000 دج.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، نناقش اليوم ميزانية الدولة وتوزيع الثروات المالية على كل شبر من التراب الوطني دون فوارق جهوية.

سيدي الرئيس،

أيها الإخوة النواب ممثلو الشعب،

إن معسكر التاريخية والحضرية والثورية أصبح اليوم قرية تعيش الفقر والبؤس والحرمان.

لذا أرجو من الحكومة وضع برنامج خاص واستعجالي. وهنا نذكر أمثلة مثل بلوك علي طلحة المدعو CONGO بدائرة سيق وحي سيدي عبد القادر، والقرابة بالمحمدية.

المادتان 92 و 13: يهدف هذا التدبير إلى حرمان عدد كبير من المستوردين الجزائريين وتشجيع فئة معينة من المستوردين.

نقترح إلغاء هذا التدبير وتعديله برفع مبلغ رأس المال من 50 مليون دينار جزائري إلى 100 مليون دينار جزائري.

لا بد من تعديل المادة 13 من أجل العدالة والمساواة أمام الضريبة.

وفيما يخص الربح المقدر بمبلغ 10.000.000 دج يدفع ضريبة على أرباح الشركات أقل أهمية من الضريبة على الدخل الإجمالي.

من جهة أخرى، كيف يمكن لصندوق الضمان CASNOS أن يقبض أقساطه في هذه الحالة؟

المادة 28: لا بد من تحديد بدقة وعلى سبيل الحصر الطرق التدليسية وذلك من أجل تفادي التجاوزات.

المادة 40: لا بد من توحيد إجراء إخضاع الرسم على القيمة المضافة للنخالة لمعدل 7٪ بدلا من 17٪ على الأغذية الخاصة بالمواشي والدواجن.

المادة 64: لا بد من إلغاء هذا الإجراء الخاص بالغرامات في حالة عدم وجود الفاتورة، خاصة بالنسبة إلى التجار المتواجدين في المدن الصغرى والحلول محله بفرض الرسم على القيمة المضافة على السلع غير الحاملة للفاتورات وذلك بعد تقديرها.